

أصدر المجلس الأعلى للحسابات تقريره السنوي برسم سنتي 2023-2024، متضمناً ملخصاً مفصلاً لأعماله وأعمال المحاكم الجهوية، مع التركيز على أهمية تطوير منظومة التصريح الإجباري بالتمتلكات كجزء أساسي من تعزيز الحكامة الجيدة والشفافية.

التقرير، الذي نُشر في الجريدة الرسمية بتاريخ 13 دجنبر 2024، قدم حصيلة شاملة تتوزع على ثلاثة محاور أساسية: المراقبة المالية والتدقيق، تحسين الأداء العمومي، وأنشطة الدعم والتعاون الدولي. الوثيقة تضمنت كذلك توصيات تتعلق بالإصلاحات الكبرى، مثل الإصلاح الضريبي. ( يرجى الاطلاع على النص أدناه)

ويمكن تحميل التقرير السنوي للمجلس الأعلى للحسابات برسم 2023-2024 على الموقع الرسمي للأمانة العامة للحكومة و خلاصته باللغة العربية [على الرابط التالي](#)

كما تجدون أنفوغرافيا لأهم المؤشرات المتعلقة بالتقرير على [الرابط](#)

تحميل الملفات:

[بلاغ صحفي: نشر التقرير السنوي 2023-2024](#)

[أهم المؤشرات - أنفوغرافيا](#)

[المحاور الرئيسية للتقرير السنوي للمجلس الأعلى للحسابات برسم 2023-2024](#)



السلام عليكم السلام عليكم ورحمة الله،  
يشرفنا أن نوافيكم، تحته، بنبذة وافية ومفصلة  
عن بعض المحاور والتوجيهات الرئيسية للتقرير  
السنوي للمجلس الأعلى للحسابات برسم 2023-2022  
التي تتعلق بإصلاح المالية العامة والضرائب.  
ويمكن تحميل التقرير السنوي للمجلس الأعلى  
للحسابات برسم 2023-2022 على الموقع  
الرسمي للأمانة العامة للحكومة على [الرابط](#)  
[التالي](#).

كما يمكن تحميل التقرير وخلاصته [باللغة](#)  
[العربية](#) و [الفرنسية](#).

تحميل الملفات:

تقديم للتقرير [باللغة العربية](#) على موقع  
المجلس الأعلى للحسابات  
بلاغ صحفي

التقرير السنوي للمجلس الأعلى للحسابات برسم  
2023-2022

[التقرير-السنوي-للمجلس-الأعلى-للحسابات-برسم-2022-](#)  
[2023 \(courdescomptes.ma\) pdf](#).

نتمنى لكم قراءة  
مفيدة.

- إصلاح المالية العامة: مشروع يتطلب المزيد من التفاعل والفعالية لتحقيق غاياته
- Principaux constats et recommandations de la Cour des comptes
- المحاور الرئيسية للتقرير السنوي للمجلس الأعلى للحسابات
- برسم 2023-2022

## Axe principal : Suivi des chantiers des grandes réformes

### Réforme fiscale : Une mise en œuvre progressive et continue des dispositions de la loi-cadre

A cet égard, la Cour attire l'attention sur le fait que l'exonération de la TVA sans droit à déduction n'est pas de nature à aider à l'atteinte de l'objectif de la neutralité de la TVA du moment que l'entreprise n'est pas en mesure de récupérer la TVA payée durant le cycle de production.

De plus, le PLF de 2024 prévoit la réduction du nombre des taux actuels de la TVA (7%, 10%, 14% et 20 %) et l'alignement progressif vers deux taux cibles (10% et 20%) à l'horizon de 2026. A cet égard, au vu du contexte économique particulier dans lequel intervient cette réforme caractérisé par des mesures de lutte contre l'inflation, et compte tenu de l'impact de la TVA sur les prix, la Cour attire l'attention sur l'importance d'évaluer les répercussions et les effets attendus des modifications de taux sur le niveau des prix. La Cour attire également l'attention sur la nécessité de prendre en compte l'effet de ces changements annuels programmés, sur les obligations des entreprises.

En ce qui concerne les objectifs relatifs à la fiscalité des collectivités territoriales et aux taxes parafiscales, aucune mesure concrète de la réforme fiscale d'ensemble n'a été prévue comme prescrit par la loi-cadre précitée.

la Cour réitère ses recommandations émises dans le rapport annuel 2021, relatives à :

1) la poursuite des efforts de la mise en œuvre de la réforme relative à l'IR, tout en lui fixant des échéanciers à l'instar de l'IS et de la TVA, et tout en communiquant sur l'impact budgétaire des

## تتبع أورش الإصلاحات الكبرى

### الإصلاح الضريبي: تنزيل تدريجي متواصل لمقتضيات القانون الإطار

بعد التذكير بالحصيلة المرحلية لتفعيل القانون الإطار رقم 19. 69 الصادر بتاريخ 26 يوليوز المتعلق بالإصلاح الجبائي، تطرق التقرير الى مجموعة من الملاحظات:

- فيما يخص الإجراءات الجديدة التي تخص أساسا الضريبة على القيمة المضافة التي تم ادراجها في قانون المالية لسنة 2024، يثير المجلس الانتباه إلى أن عدم الحق في الخصم من شأنه أن يعيق بلوغ هدف حيادية الضريبة على القيمة المضافة، وذلك لعدم إمكانية استرجاع المقاول لمبالغ الضريبة على القيمة المضافة التي تم تحملها في مختلف مراحل الإنتاج.

- واما بالنسبة الى إجراءات التقليل من عدد أسعار الضريبة على القيمة المضافة المعمول بها حاليا (7 % و 10 % و 14 % و 20 %) وحصصها تدريجيا في سعرين اثنين (10 % و 20 %) وذلك في أفق سنة 2026، يثير المجلس الانتباه إلى أهمية إجراء تقييم للأثر المنتظر للتغييرات التي ستطرأ على أسعار الضريبة على ميزانيات الأسر وعلى مستويات الأثمان. وذفيا لك بالنظر الى تأثير الضريبة على القية المضافة على الأثمان وكذا السياق الاقتصادي الحالي الذي يعرف حالة التضخم. كما يثير المجلس الانتباه كذلك إلى ضرورة الأخذ بعين الاعتبار تأثير هذه التغييرات السنوية المبرمجة على التزامات المقاولات.

يشير التقرير في نهاية هذا المحور الى تأكيد المجلس لتوصياته السابقة المرتبطة ب مواصلة الجهود لتنزيل إصلاح الضريبة على الدخل مع تحديد جدولها الزمني على غرار الضريبة على الشركات والضريبة على القيمة المضافة، والتواصل بشأن أثر التغييرات المحدثة أو المبرمجة على الميزانية؛ وبالإسراع في بلورة وتنفيذ خارطة طريق لتنزيل الإصلاح المتعلق بمراجعة جبايات الجماعات الترابية والرسوم شبه الضريبية، وإجراء تقييم دوري للأثر الاجتماعي والاقتصادي للامتيازات الضريبية الممنوحة من أجل مواصلة توجيه القرارات بشأن الاحتفاظ بها أو مراجعتها أو حذفها كما أوصى المجلس بإجراء تقييم للأثر المنتظر. حسب الحالة للتغييرات المزمع إجراؤها على أسعار الضريبة على القيمة المضافة على مستوى الأثمان والتواصل بشأن هذا التقييم.

changements effectués ou prévus ;

2) l'activation de l'élaboration et de l'exécution d'une feuille de route pour la mise en œuvre de la réforme relative à la réforme de la fiscalité des collectivités territoriales et de la parafiscalité ; et

3) la réalisation d'une évaluation régulière de l'impact socio-économique des avantages fiscaux octroyés afin d'orienter les décisions quant à leur maintien, leur révision ou leur suppression selon le cas.

En outre, la Cour a recommandé de réaliser une évaluation de l'impact attendu des modifications programmées en matière de TVA, sur les niveaux des prix et de communiquer au sujet de cette évaluation.

#### Réforme des finances publiques : Chantier nécessitant plus d'interaction et d'efficacité pour atteindre ses objectifs

-

Dans le cadre du suivi des principaux chantiers de réforme des finances publiques, la Cour des comptes s'est focalisée sur quatre axes essentiels liés à la certification des comptes de l'État, la mise en place d'une gestion axée sur la performance, la dématérialisation des comptes publics et la consécration du principe de la reddition des comptes.

**la certification des comptes de l'État**, l'objectif principal de ce processus est de renforcer les principes de gouvernance, de transparence et de responsabilité, conformément aux dispositions de la loi organique relative à la loi de finances. la Cour a recommandé de réviser la loi organique, précitée, pour clarifier les procédures relatives aux délais et aux modalités de présentation du "rapport de certification", d'identifier les parties prenantes de ce rapport, et en outre, de définir le rôle du rapport dans le cadre du processus de certification tel qu'établi par les lois de règlement. De plus, pour améliorer le processus de certification des comptes, la Cour a préconisé l'adoption de mécanismes appropriés pour accompagner la préparation et l'arrêté des comptes de l'Etat, la mise en place de mécanismes de coordination entre les parties

#### **إصلاح المالية العامة: مشروع يتطلب المزيد من التفاعل والفعالية لتحقيق غاياته**

في إطار تتبع المجلس الأعلى للحسابات لأوراش الإصلاحات الرئيسية للمالية العمومية، تم التركيز على أربعة محاور أساسية تتعلق بالتصديق على حسابات الدولة، وإرساء التدبير المبني على نجاعة الأداء، ورقمنة حسابات الدولة، وتكريس مبدأ المحاسبة.

**في ما يخص عملية التصديق على حسابات الدولة**، فيتمثل الهدف الرئيسي منها في تعزيز مبادئ الحكامة الجيدة والشفافية والمحاسبة وذلك، تنفيذاً لمقتضيات القانون التنظيمي لقانون المالية.

في هذا الصدد، أوصى المجلس بمراجعة القانون التنظيمي لقانون المالية وذلك لتوضيح الإجراءات المتعلقة بالآجال وبكيفية تبليغ "تقرير عمليات التصديق" وتحديد الجهات المعنية بهذا التقرير، وكذا التعريف بدور التقرير المعد في إطار عمليات التصديق ضمن مسطرة المصادقة على قوانين التصفية. ولتحسين عملية تصديق على الحسابات حث المجلس على اعتماد الآليات الملائمة من أجل مواكبة عمليات إعداد وحصر حسابات الدولة، مع العمل على إرساء آليات للتنسيق بين الأطراف المعنية لا سيما ذات الصلة بحسابات الدولة، بالإضافة إلى اعتماد استراتيجية لقيادة التغيير مرتبطة بالانتقال من المحاسبة المبنية على التدفقات النقدية إلى المحاسبة العامة المبنية على أساس الاستحقاق، وكذا تعزيز آليات الرقابة الداخلية.

في إطار تتبع المجلس الأعلى للحسابات لأوراش الإصلاحات الرئيسية للمالية العمومية، تم التركيز على أربعة محاور أساسية تتعلق بالتصديق على حسابات الدولة، وإرساء التدبير المبني على نجاعة الأداء، ورقمنة حسابات الدولة، وتكريس مبدأ المحاسبة.

**في ما يخص عملية التصديق على حسابات الدولة**، فيتمثل الهدف الرئيسي منها في تعزيز مبادئ الحكامة الجيدة والشفافية والمحاسبة وذلك، تنفيذاً لمقتضيات القانون التنظيمي لقانون المالية.

في هذا الصدد، أوصى المجلس بمراجعة القانون التنظيمي لقانون المالية وذلك لتوضيح الإجراءات المتعلقة بالآجال وبكيفية تبليغ "تقرير عمليات التصديق" وتحديد الجهات المعنية بهذا التقرير، وكذا التعريف بدور التقرير المعد في إطار عمليات التصديق ضمن مسطرة المصادقة على قوانين التصفية. ولتحسين عملية تصديق على الحسابات حث

prenantes impliquées dans leur élaboration, ainsi que l'adoption d'une stratégie de conduite de changement et le renforcement du contrôle interne.

**la gestion axée sur la performance**, des défis restent à relever pour atteindre les objectifs souhaités, notamment la faible appropriation de la démarche de la gestion axée sur la performance par les organismes gouvernementaux et les difficultés de sa mise en œuvre en conformité avec les normes légales et réglementaires.

Pour pallier ces insuffisances, la Cour a recommandé d'établir des mécanismes garantissant la cohérence entre les programmes et les stratégies sectorielles et permettant d'accroître la clarté des objectifs et des indicateurs de la performance. De plus, elle a préconisé d'accélérer la mise en place d'un cadre de référence pour le contrôle interne et l'amélioration des systèmes d'information et de contrôle de gestion afin de permettre la mise en œuvre de la gestion axée sur la performance dans les activités gouvernementales et garantir la réalisation des objectifs qui lui sont assignés.

**S'agissant de la digitalisation et de la reddition des comptes**, le rapport précise que ce projet repose sur trois principes fondamentaux, qui portent sur la neutralité de la dématérialisation, en maintenant inchangées les missions encadrées par la loi et dévolues aux acteurs des opérations financières, la préservation du caractère probant des documents dématérialisés et la préparation des comptes de manière à ce qu'ils puissent être mis en état d'examen. A cet égard, la Cour a recommandé d'améliorer les systèmes d'information et de renforcer leur **interopérabilité** pour faciliter l'échange de données. Elle a, également, recommandé d'optimiser l'exploitation des systèmes d'information et de développer les capacités des comptables publics pour garantir le succès du processus de dématérialisation. Elle a préconisé, aussi, le développement des compétences des utilisateurs en vue d'atteindre une digitalisation globale, sécurisée et efficace des comptes publics

المجلس على اعتماد الآليات الملائمة من أجل مواكبة عمليات إعداد وحصر حسابات الدولة، مع العمل على إرساء آليات للتنسيق بين الأطراف المعنية لا سيما ذات الصلة بحسابات الدولة، بالإضافة إلى اعتماد استراتيجية لقيادة التغيير مرتبطة بالانتقال من المحاسبة المبنية على التدفقات النقدية إلى المحاسبة العامة المبنية على أساس الاستحقاق، وكذا تعزيز آليات الرقابة الداخلية.

**وفي ما يتعلق بمشروع نجاعة أداء التدبير العمومي**، ونظرًا للأهمية البالغة التي يكسبها في تغيير نمط التدبير من منطق قائم على الوسائل إلى تدبير قائم على النتائج وتحقيق الأهداف،

ويواجه هذا المشروع حسب التقرير، تحديات يتعين التغلب عليها لتحقيق الأهداف المرجوة، والتي تم تلخيصها في **ضعف تملك منهجية نجاعة الأداء من طرف القطاعات الوزارية** وفي صعوبة تنفيذها على النحو المنصوص عليه في القوانين.

ولتجاوز هذه الإكراهات أوصى المجلس بوضع آليات تضمن التجانس بين البرامج والاستراتيجيات القطاعية، وزيادة الوضوح في عدد الأهداف والمؤشرات المتعلقة بمنهجية نجاعة الأداء. كما حث على تسريع اعتماد إطار مرجعي للرقابة الداخلية وإيلاء اهتمام خاص لتحسين أنظمة المعلومات ومراقبة التسيير بغية تحسين تنفيذ نجاعة الأداء في الأنشطة الحكومية وضمان تحقيق الأهداف المحددة لها.

**وبخصوص رقمنة وتقديم الحسابات**، (تقديم الحسابات بشكل غير مادي للمجلس الأعلى للحسابات)

وقد اعتمد هذا المشروع كما يشير التقرير، على ثلاثة مبادئ أساسية تتجلى في حيادية عملية الرقمنة، وذلك بعدم إجراء أي تغيير على المهام المؤطرة بالقانون والموكولة للجهات المشاركة في العمليات المالية، **والحفاظ على حجية الوثائق المرقمنة** وإعداد الحسابات بشكل يمكن من التحقق من جاهزيتها للتدقيق.

ويضيف التقرير انه رغم تقدم هذا الورش، لا زالت هناك تحديات يتعين تجاوزها لتحقيق الأهداف المرجوة، والتي تتمثل في عدم قدرة الأنظمة الحالية على تنفيذ عملية رقمنة شاملة لجميع الوثائق، سواء أثناء إعدادها أو توثيقها، وعدم تغطية هذه الأنظمة لجوانب التدبير بشكل كامل، وكذا المخاطر المتعلقة بالأمان وسرية المعلومات، بالإضافة إلى تحديات مرتبطة بحجية الوثائق الإلكترونية.

ولتجاوز هذه الإكراهات أوصى المجلس بتحسين الأنظمة المعلوماتية وتعزيز التفاعل في ما بينها، وذلك لتسهيل تبادل

البيانات والتدريب على استخدامها. كما حث الإدارات العمومية على توظيف الأنظمة المعلوماتية بشكل أفضل وتقديم الدعم للمحاسبين العموميين لضمان نجاح عمليات الرقمنة وتطوير مهارات المستخدمين، وذلك من أجل تحقيق رقمنة شاملة وآمنة وفعالة للحسابات العمومية.

## Contrôle de la gestion et évaluation des programmes et projets publics

-  
**Recouvrement des créances fiscales par la DGI :  
Nécessité d'apurer les créances et de renforcer les  
moyens susceptibles d'améliorer le recouvrement**

-  
La Cour des comptes a évalué la performance de la DGI en matière de recouvrement des créances fiscales sur la période 2017-2021 et a mis en exergue les facteurs limitant le recouvrement.

**En termes de recouvrement**, les taux réalisés sont marqués par leur faiblesse. A fin 2021, le taux de recouvrement des prises en charge de la période 2017-2021 n'a pas dépassé 45 %, alors que celui réalisé sur le stock des RAR à fin 2016, s'est établi à seulement 10 %.

**Concernant les admissions en non-valeur (ANV)**, les réalisations en termes de montant et d'ancienneté n'ont pas atteint les objectifs fixés par la DGI. Ces résultats sont dus principalement aux difficultés liées à la disponibilité des dossiers physiques et des pièces justificatives en appui aux propositions des ANV des créances y afférentes. Ces mêmes difficultés entravent le processus de leur recouvrement.

**Pour les dégrèvements d'impositions**, leur occurrence et leur importance dénotent la qualité insuffisante de certaines émissions d'impôts qui doivent être, au préalable, fiabilisées pour ne pas contribuer à l'augmentation des RAR.

Outre ces insuffisances en termes d'apurement des RAR, plusieurs autres facteurs limitent le

## مراقبة التسيير وتقييم البرامج والمشاريع العمومية

**تدبير تحصيل الديون الضريبية بالمديرية العامة للضرائب  
ديون يجب تصفيتها وتطوير الوسائل الكفيلة بتحسين  
تحصيلها**

قام المجلس الأعلى للحسابات بتقييم إدارتنا في تحصيل الديون الضريبية في الفترة الممتدة بين 2017 و2021، وتحليل العوامل المؤثرة سلبا على نسب التحصيل الضريبي. ويشير التقرير الى انه بالرغم من الجهود التي بذلت من طرف مؤسستنا في مجال التحصيل، فإن بعض الإنجازات ظلت دون مستوى الأهداف المسطرة في مخططها الاستراتيجي للفترة الممتدة من 2017 إلى 2021، والمتمثلة خاصة في الرفع من الموارد المالية لميزانية الدولة وفي تقليص الباقي استخلاصه سنويا بنسبة 10 % على الأقل، حيث عرف هذا الأخير ارتفاعا متواصلا بنسبة سنوية متوسطة قدرها 8 % خلال الفترة سالفة الذكر. وتعكس هذه الوضعية صعوبات في تحصيل المبالغ المتكفل بها وفي تحقيق الأهداف التعاقدية بخصوص الديون المقبولة للإلغاء، بالإضافة إلى عوامل أخرى أثرت سلبا على التحصيل.

**فبخصوص تحصيل الديون**، فإن نسبة تحصيل المبالغ المتكفل بها والمتعلقة بالفترة الممتدة من 2017 إلى 2021 لم يتجاوز **45 %** مع نهاية 2021. كما أن نسبة المداخيل التي تم تحصيلها عن الباقي استخلاصه المتعلق بالفترة ما قبل سنة استقرت في حدود **10 %** فقط. 2017

ويعزي التقرير ضعف التحصيل أساسا إلى الأعداد والمبالغ الكبيرة للإصدارات صعبة التحصيل بالنظر إلى آجال إصدارها؛ كما أن احتمالات التحصيل تتأثر بمدى التعجيل في مباشرة الإجراءات ذات الصلة مع احترام الآجال القانونية الخاصة بها، لاسيما الإجراءات الأولى المتعلقة بإرسال "آخر إشعار للمدين دون صوائر" و"تبلغ الإنذار"، حيث إنه لا يتم الشروع في هذه الإجراءات في الأوقات المناسبة لتسهيل عمليات التحصيل. وتعتري عمليات تحصيل الديون كذلك نقائص في تنزيل المقاربة الانتقائية التي تمنح الأولوية لاستخلاص المستحقات الضريبية الحديثة ذات المبالغ

recouvrement des créances fiscales. Ils se rapportent essentiellement à l'insuffisance de la qualité d'émission, de la coordination interne et de la collaboration des partenaires externes.

Eu égard à ce qui précède, la Cour recommande au ministère de l'économie et des finances

d'améliorer la qualité des émissions, notamment par la maîtrise des bases d'imposition suite au contrôle ou à régularisation, la réduction des délais et la disponibilité des données d'identification suffisantes sur les redevables.

Elle lui a également préconisé d'améliorer la gestion des actions du recouvrement forcé et de procéder à une analyse approfondie des restes à recouvrer pour déterminer, sur la base de justificatifs probants, les créances irrécouvrables et établir un plan pour leur apurement tout en redoublant les efforts de recouvrement des autres créances avec la célérité requise.

Elle a par ailleurs recommandé d'œuvrer avec les partenaires externes, dans le cadre du droit de communication, pour développer des modes d'échanges de renseignements automatisés garantissant la sécurité requise pour chaque partenaire, et,

de poursuivre ses efforts pour l'amélioration de son système d'information et de renforcer les moyens mis à disposition des receveurs de l'administration fiscale (RAF) pour améliorer la performance du recouvrement

2015 - Rapport thématique

Rapport sur l'évaluation de la fiscalité locale

[Lire la suite](#)

المرتفعة.

**أما بخصوص إلغاء الديون،** فإن النتائج المحققة سواء من حيث المبالغ أو أقدمية الديون تبقى دون الأهداف التعاقدية التي سطرته المديرية العامة للضرائب؛ ذلك أن نسبة الديون المقبولة للإلغاء في الفترة 2017-2021 والتي بلغت حوالي 19 مليار درهم، لم تشكل سوى 62% مقارنة مع الأهداف المسطرة.

ويسطر التقرير على كون الصعوبات بالنسبة للديون القديمة بالأساس تتمثل في عدم توفر الملفات المادية والوثائق المثبتة لدعم اقتراحات قبول الإلغاء، وهي نفسها الصعوبات التي تحول دون مباشرة إجراءات التحصيل.

**أما بالنسبة للإسقاطات والإلغاءات من أجل تصحيح** النواقص المتعلقة بالأسس المعتمدة لفرض الضريبة، فإن مجموعها بلغ أكثر من 6,31 مليار درهم خلال الفترة 2017-2021 وتعتبر أهميتها مؤشرا على مدى جودة بعض الإصدارات.

كما يشير التقرير الى ان اللجوء إلى الإعفاءات من الذعائر والزيادات، التي فاقت قيمتها 5,14 مليار درهم، ليس معقلنا بما فيه الكفاية، من حيث كون الممارسة المعتمدة في هذا الإطار لا تتيح التمييز بين الإعفاءات المتخلى عنها بسبب عسر الخاضعين للضريبة، وبين تلك الممنوحة من طرف الإدارة.

بالإضافة إلى هذه النواقص على مستوى تصفية الباقي استخلاصه، هناك عوامل تؤثر سلبا على تحصيل الديون الجبائية. وتتعلق هذه العوامل بالأساس بمدى جودة الإصدارات، وبنقص على مستوى التنسيق الداخلي، وبمدى تعاون الشركاء الخارجيين للمديرية العامة للضرائب.

بناء على ما سبق، أوصى المجلس الأعلى للحسابات وزارة الاقتصاد والمالية بتحسين جودة الإصدارات لاسيما ضبط أسس فرض الضريبة عقب المراقبة أو التسوية وتقليص آجالها وتوفير المعلومات الكافية المتعلقة بالخاضعين للضريبة. كما أوصى بتحسين تدبير إجراءات التحصيل الجبري وإجراء دراسة تحليلية للباقي استخلاصه بهدف تحديد الديون غير القابلة للتحصيل، ودعم ذلك بالإثباتات الكافية، ووضع مخطط لتصفيتها ومضاعفة الجهود لتحصيل باقي الديون بالسرعة المطلوبة.

[Rapport Public 2011\\_Volume1\\_Fr.pdf](#)  
([courdescomptes.ma](#))

Direction Générale des Impôts

ودعا المجلس كذلك إلى العمل مع الشركاء الخارجيين، في إطار حق الاطلاع، على تطوير وسائل تتيح تبادل المعلومات بصورة آلية وتراعي الأمان اللازم لكل الشركاء، وكذا إلى مواصلة جهودها لتطوير نظامها المعلوماتي وإلى تعزيز الموارد المادية والبشرية لدى القباض من أجل تحسين نجاعة تحصيل الديون الضريبية.